تطور كثافات الفصول في مصر:

بين قلة الإنفاق وضعف الجودة التعليمية

منصة العدالة الاجتماعية
Social Justice Platform

تطور كثافات الفصول في مصر :
بين قلة الإنفاق وضعف الجودة التعليمية

تطور كثافات الفصول في مصر:
بين قلة الإنفاق وضعف الجودة التعليمية

تطور كثافات الفصول في مصر:
بين قلة الإنفاق وضعف الجودة التعليمية

المحتويات

مقدمة 5

ما هي الكثافات وما علاقتها بجودة التعليم؟ 6

نسبة التعليم من الناتج القومي 7

موازنة هيئة الأبنية التعليمية 8

تطور الكثافات من 2005 إلى 2019 10

تطور الكثافات على مستوى الجمهورية 10

تطور الكثافات على مستوى القطاعات 11

تطور الكثافات بحسب الديموغرافيا 12

تطور الكثافات بحسب المراحل 13

تطور الكثافات بحسب المحافظات 14

القاهرة الكبرى والفيوم 14

محافظات الصعيد 15

محافظات الدلتا 15

محافظات القناة 17

المحافظات الحدودية وشبه جزيرة سيناء 17

خاتمة 19

مصادر 20

مقدمة

انتشرت في السنين السابقة أخبارًا صحافية عن أول أيام الدراسة في المدارس الحكومية، والتي شـــملت مشـــاجرات بين أولياء الأمور وبين إدارات المدارس من أجل رغبة الآباء في الحصـول على مقاعد أمامية لأبنائهم، بعيدًا عن الزحام والتكدس في الصـفوف الأخيرة.[1] وصل الأمر في أحد المحافظات إلى حجز المقاعد "بالجنازير" حتى يتمكن الطالب من الحفاظ على مكانه طوال الوقت،[2] وتجد تلك المشكلة أصلها في قلة أعداد الفصول التي تتسبب بشكل مباشر في زيادة الكثافات الطلابية داخل الفصـول. فهذه المسـألة الخاصـة بالكثافات الطلابية العالية وضـعت أولوية تعمل عليها الحكومة في إسـتراتيجية التنمية المسـتدامة 30، الخاصـة بالتعليم قبل الجامعي. وعلى الرغم من نشـر الإستراتيجية والبدء في العمل بها من 15، لم يحدث الكثير على أرض الواقع للحد من المشـكلة، فطبقًا للأرقام الرسـمية، سـجلت الكثافات الطلابية أعلى معدل في المدارس خلال الأعوام الدراسية السابقة، على سبيل المثال، في العام الدراسي 2019/2018 سجل المتوسط 45 طالبًا في الفصل الواحد على مستوى الجمهورية،[3] بينما أعلنت تصـريحات أخرى أن عدد الطلاب في بعض المدارس زاد على 100 طالب في الفصـــل الواحد.[4] من هنا، تحاول هذه الورقة عرض وتحليل مدى تطور الكثافات الطلابية على مدار 14 عامًا سـابقين، لترى كيف تغيرت، وكيف تغير في المقابل الإنفاق الحكومي على توفير فصول للطلاب. وأخيرًا نتساءل ما هي البدائل المطروحة كحلول لمعالجة أزمة الكثافات العالية، وهل هذه البدائل عادلة وشمولية أم غير منصفة؟

[1] فيتو" ، حجز المقاعد الاولى يشعل مشاجرات أولياء أمور طلاب في الدقهلية،" 23 سبتمبر 2018، على https://bit.ly/2Il6YvX.
[2] الدستور، "بالفيديو.. أولياء الأمور بالبحيرة يحجزون المقاعد الأمامية لأبنائهم بالجنازير،" سبتمبر 2014، على https://bit.ly/2PK874B.
[3] وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، الكتاب السنوي للعام الدراسي **2018/2019** الفصل الخامس: مؤشرات تربوية.
[4] صوت الأمة، "100 في الفصل الواحد.. تكدس الطلاب بمدارس الجيزة يربك حسابات أولياء الأمور،" 28 سبتمبر 2018، على https://bit.ly/3am1hKd.

ما هي الكثافات وما علاقتها بجودة التعليم؟

إن المقصود بكثافة الفصول طبقًا لتعريف الهيئة العامة للتخطيط العمراني هو عدد التلاميذ في الفصل الواحد، ولا يتضمن هذا نصيب الطالب من الفصل (بالمتر المربع)،[5] ويُعرف كذلك باسم الكثافة المكانية (Spatial density).[6] تُحسب الكثافة الطلابية كما توضح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بقسمة إجمالي مجموع أعداد الطلاب على الفصل الواحد. ويُعتبر مؤشر الكثافات الطلابية من المؤشرات التي تملك تأثيرًا مزدوجًا في المدخلات والمخرجات التعليمية، وتؤثر الكثافات الطلابية على جودة التعليم للطلاب والمعلمين.

مثلًا، يُعد التحصيل العلمي للطلاب وسلوكهم وإجهادهم النفسي- من أهم العوامل التي تتأثر بالكثافة،[7] فمع ارتفاع الكثافات يصعب على الطلاب ضمان تحصيل علمي ملائم داخل الفصل، وتزيد الاضطرابات الاجتماعية والإجهاد النفسي- الواقع على الطلبة. ويسري الأمر كذلك على المدرسين، إذ تشير الدراسات الأكاديمية إلى أن مهمة تقييم ومتابعة الطلاب والتركيز على أدائهم التحصيلي بطريقة فردية يستحيل تحقيقه في ظل كثافات طلابية عالية.[8]

ولا يقتصر تأثير الكثافات العالية على على الطلاب والمعلمين فقط، وإنما تعد كذلك مسألة أساسية بالنسبة لبعض الأسر، وتصبح دافعًا قويًا لتغير نمط الحياة عند بعضهم. أوضحت بعض الدراسات لجوء الأسر إلى تغيير محال سكنهم والانتقال إلى مناطق أخرى أحيانًا، لوجود مدارس بها كثافات طلابية معتدلة من الممكن إلحاق أولادهم بها، والتي قد تكون مدارس خاصة ذات رسوم مرتفعة تحتم على الأسرة إعادة جدولة وتحديد أولوياتها المالية للإنفاق على تعليم ذويهم.[9]

إضافة لذلك، يمكن معرفة سياسات الدول المختلفة المتبعة في ملف التعليم ومدى اهتمامها أو تهميشها له عن طريق حساب الإنفاق والاستثمار على إتاحة وتوفير التعليم من خلال بناء الفصول الكافية، لأن الكثافات الطلابية من أهم أعمدة جودة التعليم.[10] لذلك، يناقش الجزء القادم تطور الإنفاق على التعليم قبل الجامعي، والموارد المالية المخصص لهيئة الأبنية التعليمية (وهي الهيئة المختصة ببناء المدارس)، وإلى أي مدى توفرت الفصول على مدار الـ14 عامًا السابقين لمعرفة كيفية تعامل الحكومات السابقة والحالية مع أزمة الكثافات الطلابية.

---

[5] وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات التعليمية، جدول رقم (3): المعايير والمتطلبات التخطيطية الإرشادية لمدارس التعليم الأساسي والثانوي (عام/ أزهري) بالتجمعات والمناطق القائمة، على: https://goo.gl/1PouS7.

[6] Lorraine E. Maxwell, "Home and School Density Effects on Elementary School Children," *Environment and Behavior* (Vol. 35, no. 4, 2003): 566-78.

[7] Ibid.

[8] Steffen Mueller, "Teacher Experience and the Class Size Effect—Experimental Evidence," *Journal of Public Economics*, (Vol. 98, 2013): 44-52.

[9] Kevin Denny and Veruska Oppedisano, "The Surprising Effect of Larger Class Sizes: Evidence Using Two Identification Strategies," *Labour Economics* (Vol. 23, 2013): 57-65.

[10] Christopher Winch, "Search for Educational Quality," *Contemporary Education Dialogue*, (Vol. 7, no. 1, 2010): 19-40.

نسبة التعليم من الناتج القومي

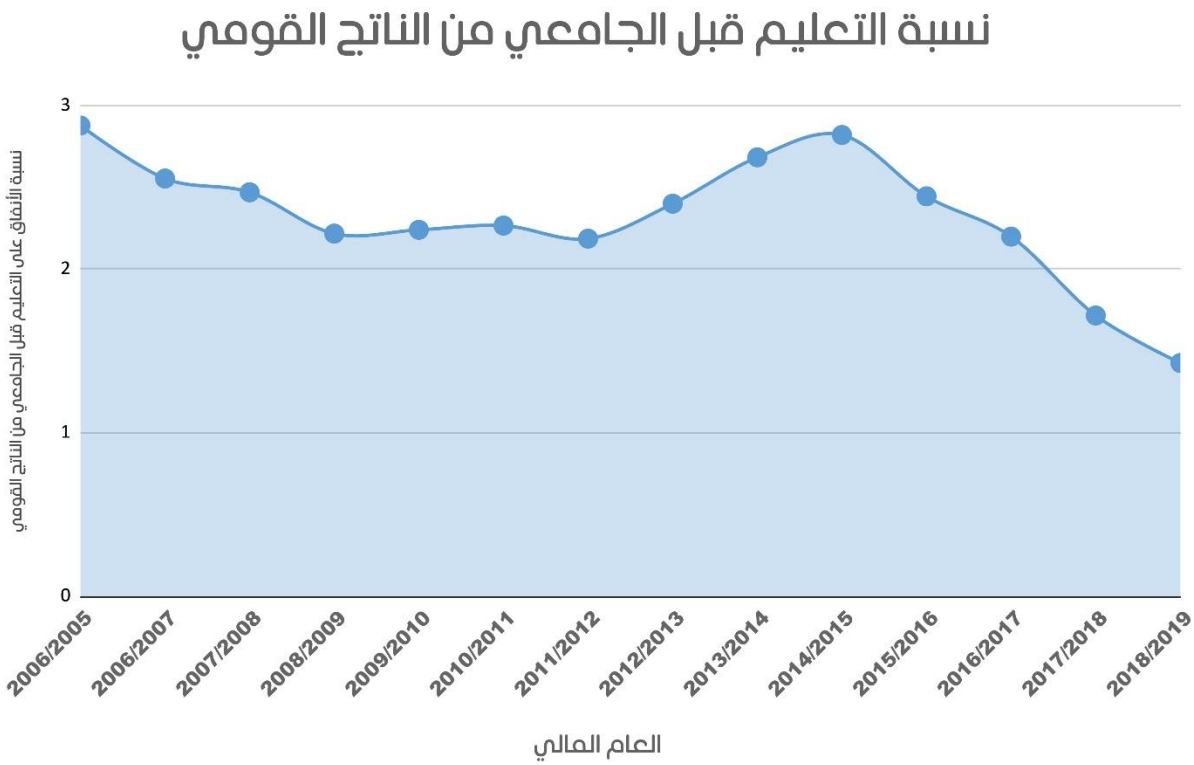

خلال 14 عامًا سابقين، شهدت نسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي من الناتج المحلي تغييرات ملحوظة ترتبط إلى حد ما بتحولات السياسات الحكومية في هذه الفترة الطويلة. بداية، سجل الإنفاق على التعليم قبل الجامعي كنسبة في العام المالي 06/05 نسبة 2.9% طبقًا للبيانات المتاحة من وزارة المالية، وهي أعلى نسبة في 14 عامًا، إذ انخفضت نسب الإنفاق بعد ذلك تدريجيًا لتصل إلى 2.2% في العام المالي 12/11 ،وجاء هذا الانخفاض بالتزامن مع الترويج وفتح النطاق للقطاع الخاص للانتشار في التعليم قبل الجامعي.

في هذه الفترة ظهرت للمرة الأولى خلال خطط حكومة أحمد نظيف لوضع الأساس لمشاركة القطاع العام مع الخاص في تقديم الخدمة التعليمية، فأنشأت وزارة المالية الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص في عام 09، وقدمت تقريرًا عن مشـــروعها لبناء 2,210مدارس على مدار خمس ســـنوات بعقود طويلة المدى للقطاع الخاص، تعطي له الحق في تجهيز المدارس وصيانتها وإدارتها وتمويلها.[11]

ومع ثورة 25 يناير 11، لوحظ عودة الارتفاع تدريجيا في الإنفاق على التعليم قبل الجامعي ليصـل إلى أعلاه واقترابه مما ســبق بنســبة 2.8% في العام المالي 15/14. وارتبط التغيير في تلك الفترة بالنصــوص الدســتورية التي ألزمت الدولة في كتابتها لدستور 12 بضرورة تخصيص "نسبة كافية من الناتج القومي "للإنفاق على التعليم،[12] ثم التعديل في عام 14

[11] منصة العدالة الاجتماعية، الشراكة بين القطاع العام والخاص بمصر، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 2019.
[12] دستور جمهورية مصر العربية 2012، مادة 59.

إلى نسـبة ثابتة هي 4% للتعليم قبل الجامعي و2% للتعليم الجامعي و1% للبحث العلمي، مع النص على ضـرورة العمل في ما بعد على رفعها حتى تصل للمعايير الدولية.[13]

وعلى الرغم من الالتزام الدستوري بالإنفاق على التعليم، انخفضت النسبة في العام المالي 19/18 إلى 1.4%، وهو أدنى مستوى خلال الـ14 عامًا السابقين. وكان ارتفاع الإنفاق في العام المالي 13/14 يرتبط بالمتغيرات السياسية على الأرض عن طريق المطالب والإضرابات التي شهدها قطاع التعليم قبل الجامعي من قبل المعلمين كاستجابة الحكومة لزيادة الأجور والحوافز[14]. يعني هذا أنه توجد علاقة مباشـرة بين السـياسـات التي تتبناها الحكومة وفلسـفتها بخصـوص تحقيق العدالة الاجتماعية من عدمها وبين ارتفاع أو انخفاض الإنفاق على التعليم قبل الجامعي.

موازنة هيئة الأبنية التعليمية

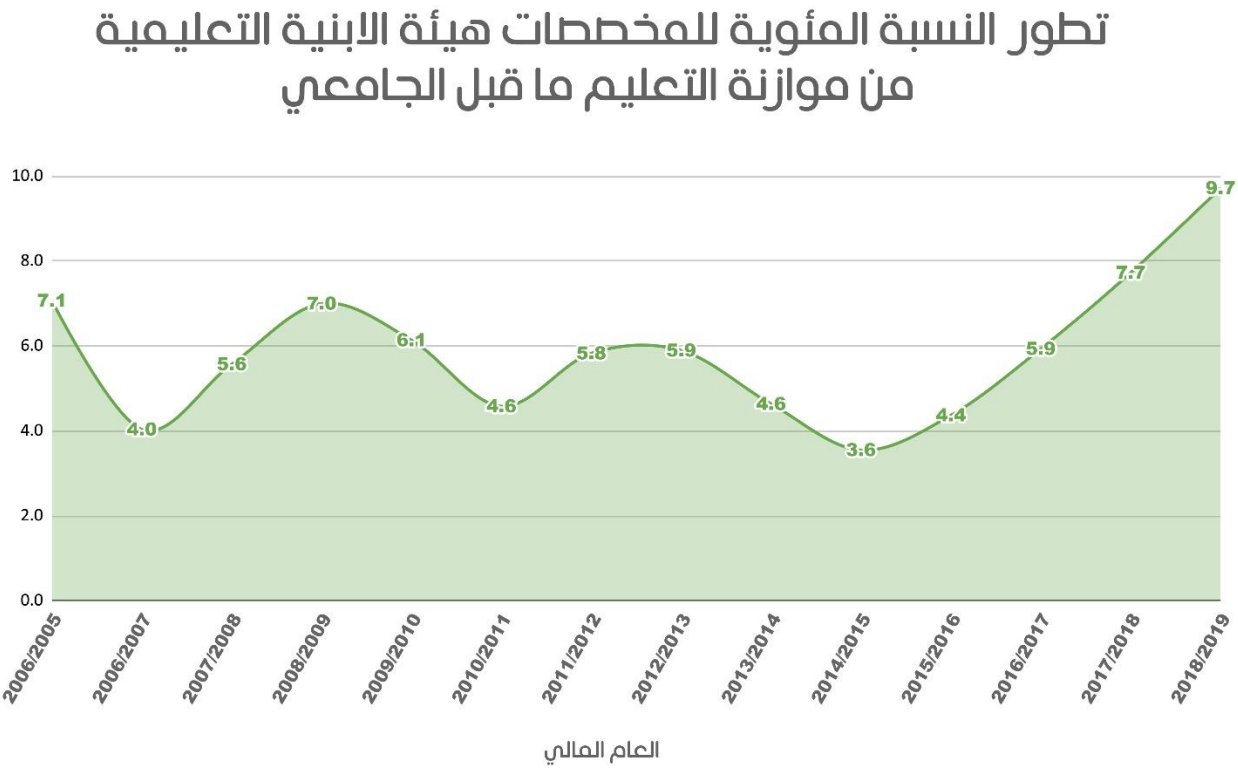

[13] دستور جمهورية مصر العربية 2014، المواد 19، 21، 23.

[14] وزارة المالية، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية **2013/2014**، القاهرة: وزارة المالية، ص. 107.

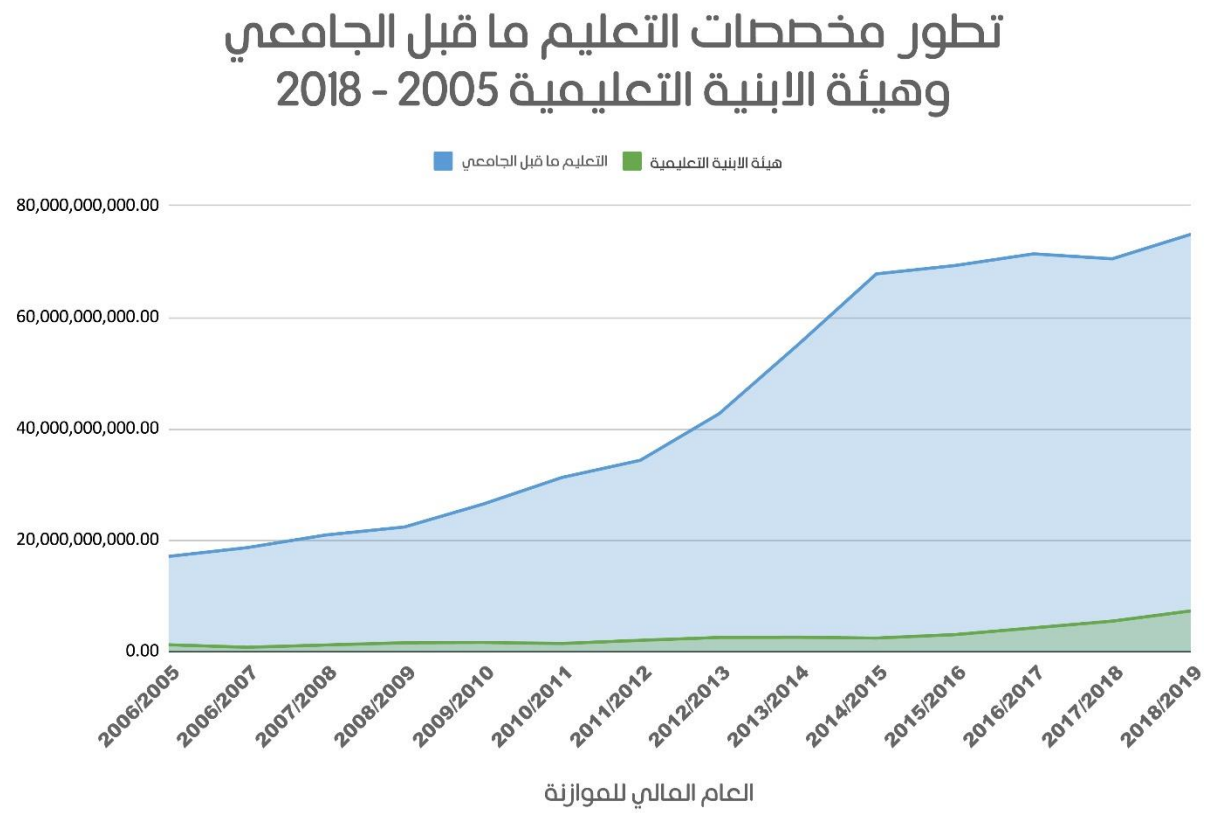

توضح مخصصات هيئة الأبنية التعليمية من الموارنة العامة على مدار الـ14عامًا السابقين كيفية الإنفاق على بناء المدارس والفصول. هيئة الأبنية التعليمية هي الجهة الحكومية المختصة ببناء وتشييد المباني التعليمية، واتخاذ اللازم لتجهيز وصيانة هذه المباني طبقًا للقوانين واللوائح[15]. وكانت المخصصات المالية للهيئة في السنين من 07/06 وحتى 15/14 تتغير بين صعود وهبوط، ولكن في الأربع سنوات السابقة، بين 15 و19، أخذ نصيب موازنة هيئة الأبنية التعليمية في الزيادة تدريجيًا حتى وصل في العام المالي 19/18 إلى نحو 10% من إجمالي موازنة التعليم قبل الجامعي.

وبالرجوع للبيانات المالية الصادرة في تلك السنوات، سنجد تفاوتًا في المعلومات المتوفرة عن البرامج التي وضعتها الحكومات لبناء الفصول والحد من الكثافات المرتفعة. مثلًا في العام المالي 07/06، استهدفت الدولة بناء 3,500 مدرسة في 6 سنوات،[16] وبالرجوع لأعداد المدارس في العام الدراسي 07/06 ومقارنتها بأعداد المدارس بعد ست أعوام من وضع الخطة، وجدنا زيادة في أعداد المدارس الحكومية بلغ 5,337 مدرسة، أي أكثر من الرقم المنصوص عليه بعدد 1,837 مدرسة[17]. لكن مع ذلك يجب توضيح أن الكثافات الطلابية تُقاس بأعداد الطلاب على أعداد الفصول، لا على أعداد المدارس. يعني هذا أن عدد الفصول الجديدة في الست سنوات المذكورين يصل إلى 100,000 فصل، يقابلها زيادة في عدد الطلاب تزيد على 4 مليون طالب، ما يعني أن مؤشر الكثافة الطلابية ظل مستقرًا عند 40 طالبًا للفصل الواحد. وربما تكون هذه المشكلة بسبب سوء تقدير حجم الزيادة السكانية.

[15] منصة العدالة الاجتماعية، التعليم 2.0: المركزية وسوء التنسيق: أزمات تطوير التعليم قبل الجامعي في مصر، منصة العدالة الاجتماعية، 2019، صفحة 10.

[16] وزارة المالية، البيان المالي لمشروع الموازنة العامة لسنة 07/06، القاهرة: وزارة المالية، ص. 11.

[17] وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، كتاب الإحصاء السنوي للعام الدراسي 2013/2012، القاهرة: وزارة التربية والتعليم، الباب الأول.

تطور الكثافات من 2005 إلى 2019

فيما يخص متوسطات الكثافة الطلابية، من المهم الإشارة لأن المتوسط العام قد لا يوضح التباينات بين المستويات الإدارية في مختلف المراحل التعليمية.[18] معنى هذا أن عرض متوسط الكثافات على مستوى المراحل التعليمية كافة يخفي التباين في الكثافات بين كل مرحلة وأخرى، وكذلك بين أنواع التعليم الحكومي والخاص. ينطبق هذا كذلك على التباينات بين كل محافظة وأخرى، ولذلك يحلل هذا القسم تطور الكثافات على خمسة مستويات: الجمهورية، والحكومي والخاص، والريف والحضر، والمراحل التعليمية (قبل الابتدائي والابتدائي والإعدادي)، والمحافظات.

تطور الكثافات على مستوى الجمهورية

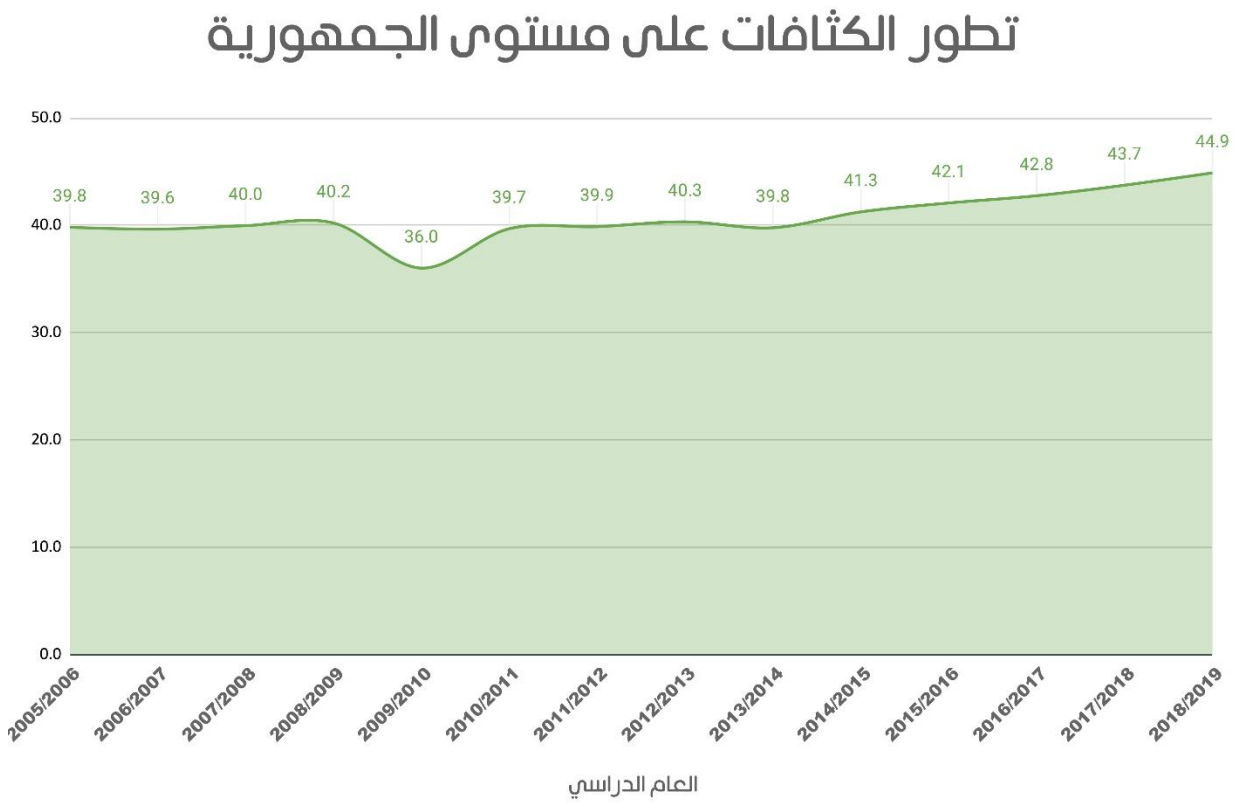

في الفترة الزمنية المختارة للتحليل، استمرت الكثافات الطلابية ترتفع تدريجيًا على مستوى الجمهورية، فبدأت عند 39.8 طلاب للفصل الواحد، ثم وصلت إلى 44.9. ولكن العام الدراسي 10/09 شهد انخفاضًا ملحوظًا في الكثافات مقارنةً بالعام الدراسي السابق عليه، فهبط المعدل من 40 إلى 36. وعند الرجوع للبيانات التي تتيحها الوزارة، نجد أن عام 10/09 شهد تشغيل 54,000 فصل جديد عن العام السابق، لتزيد الفصول من 400,000 إلى 454,000 فصل. كان هذا الارتفاع في أعداد الفصول سببًا في انخفاض الكثافات بدرجة ملحوظة في التعليم الحكومي.

[18] وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي **2014-2030**: التعليم المشروع القومي لمصر، القاهرة: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، 2014، صفحة 35.

تطور الكثافات على مستوى القطاعات

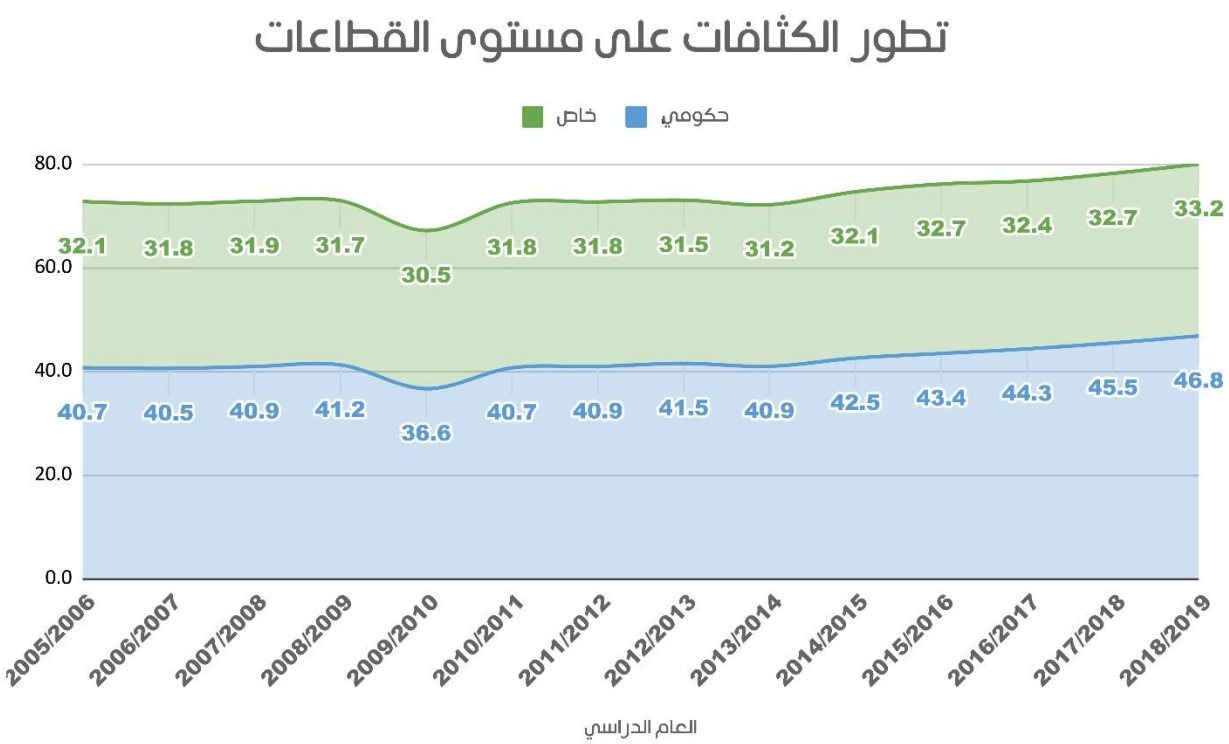

تنخفض الكثافات الطلابية في التعليم الخاص عمومًا بالقياس إلى الحكومي، وتتسع الفجوة بين النوعين بدرجة ملحوظة في الفترة الزمنية المذكورة، بفارق يبدأ بمتوسط 8 طلاب ثم يصل إلى 14 طالبًا. يحافظ التعليم الخاص على كثافة طلابية مستقرة بطول 14 عامًا، فلا يتعدى 33 طالبًا في الفصل الواحد، فيما ترتفع الكثافات الطلابية تدريجيًا في التعليم الحكومي لتبدأ عند 40 طالبًا، ثم تصل في 18/19 إلى نحو 47 طالبًا في الفصل الواحد. وسجل عام 10/09 انخفاضًا في الكثافات في كلا النوعين، مع تقارب في معدلات الكثافة الطلابية بين الخاص والحكومي للمرة الأولى، فانخفض معدل التعليم الحكومي من 40 إلى 36 طالبًا للفصل، بعد تشغيل نحو 000,51 فصل جديد في ذلك العام، فيما دخل القطاع الخاص 3,000 فصل جديد فقط، طبقًا لوزارة التربية والتعليم.

تطور الكثافات بحسب الديموغرافيا

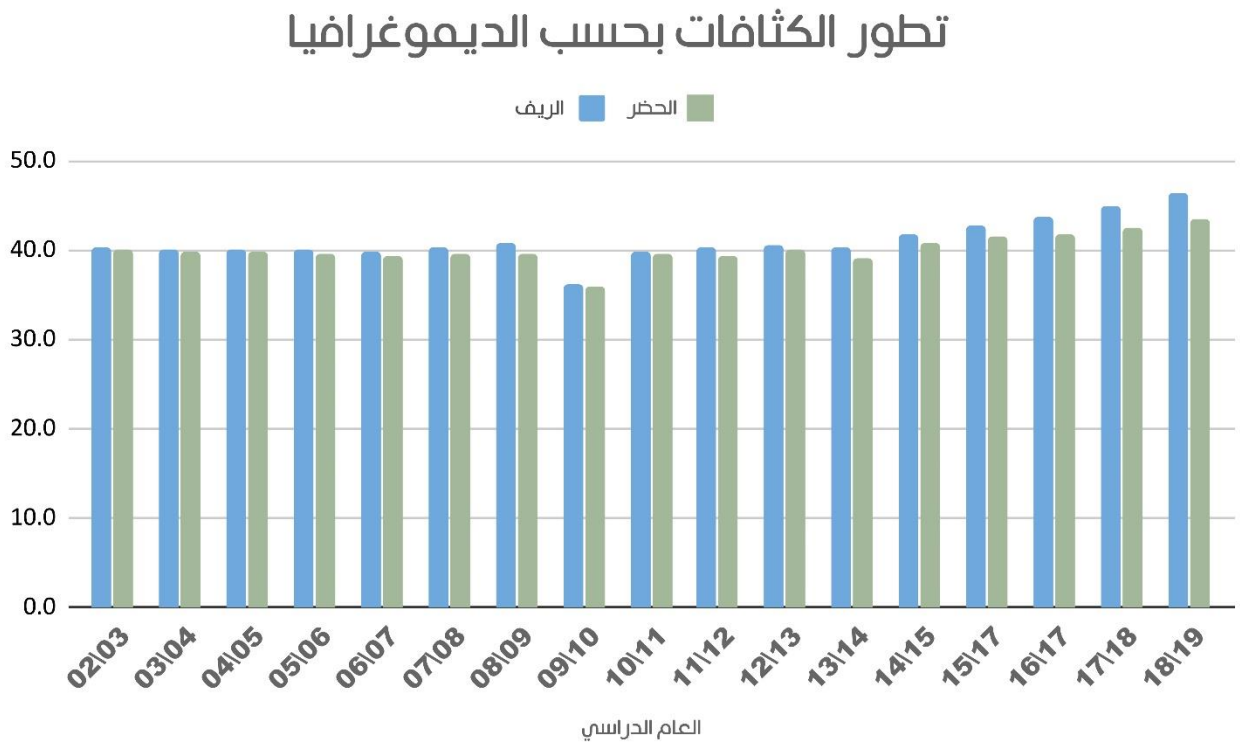

وعلى مستوى الريف والحضر، كانت الاختلافات بين الاثنين قريبة، وكادت أحيانًا أن تكون متساوية وثابتة، بكثافات طلابية تقترب من 40 طالبًا. ولكن مع بداية 14/15، ارتفعت المتوسطات الطلابية، ففي ذلك العام، سجل الريف كثافة طلابية بمتوسط 42 طالبًا في مقابل 41 للحضر، وصلت في العام الدراسي 19/18 إلى 46 طالبًا في الريف و43 في الحضر. وعلى الرغم من ارتفاع الكثافات في الريف والحضر، بدأت الفجوة بين الاثنين في الظهور بعد أن كانت النسب متساوية إلى حد ما.

تطور الكثافات بحسب المراحل

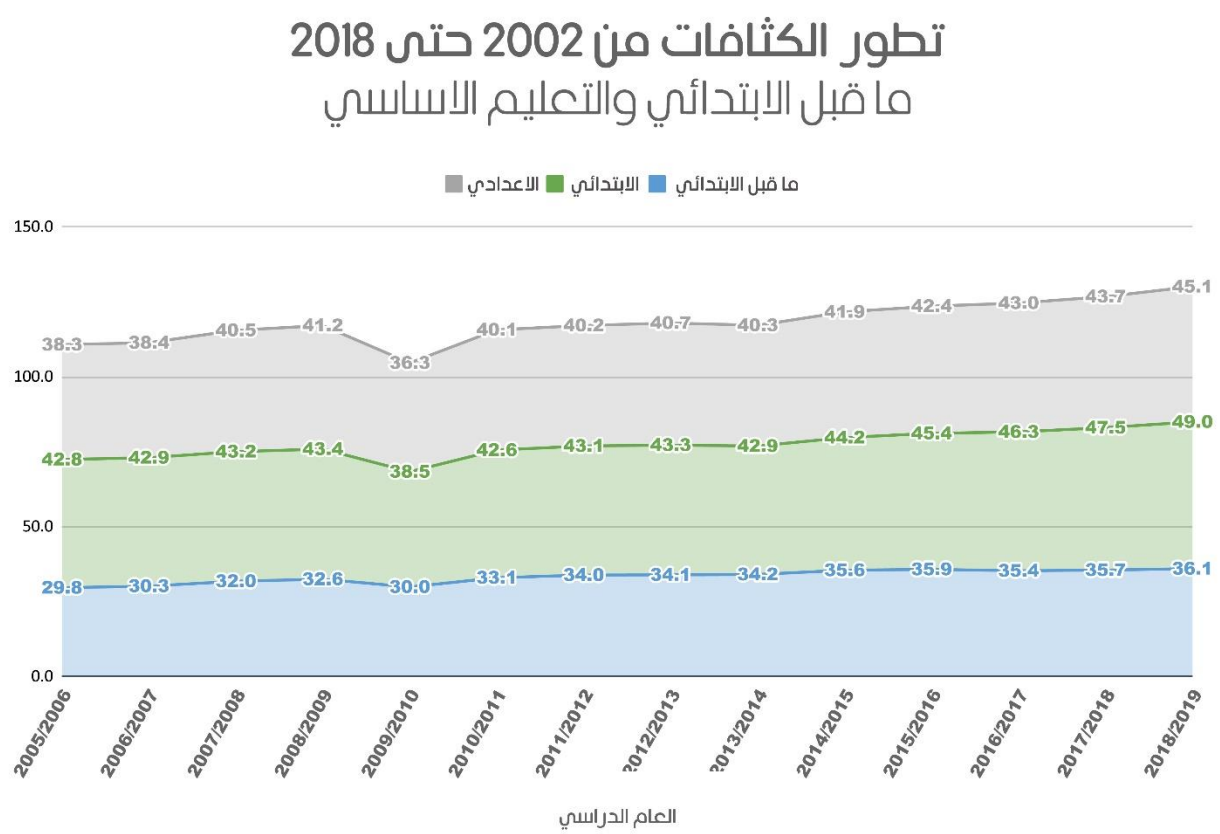

أما على مستوى المراحل التعليمية، يسجل التعليم الابتدائي أعلى الكثافات، يليه التعليم الإعدادي ثم المرحلة الثانوية. يأتي هذا التفاوت بسبب إلزامية التعليم الأساسي بدءًا من المرحلة الابتدائية، وإن كان يبدأ بالانخفاض في المرحلة الإعدادية بسبب الارتفاع التدريجي لنسبة التسرب من التعليم في هذه المرحلة المعروفة بالحلقة الثانية من التعليم الأساسي.

تتطور الكثافات في جميع المراحل لترتفع تدريجيًا من في المرحلة الابتدائية من 43 طالبًا فتصل إلى 49 طالبًا، وفي المرحلة الإعدادية من 38 إلى 45، وأخيرًا في المرحلة قبل الابتدائية (رياض الأطفال) من 30 إلى 36، وإن كانت كل المراحل تنخفض في 10/09 كما سبق الذكر.

شهد عام 10/09 تشغيل نحو 31,000 فصل جديد في المرحلة الابتدائية، منهم نحو 29,000 فصل في التعليم الحكومي، ونحو 1,600 فصل جديد في التعليم الخاص. وشهدت المرحلة الإعدادية زيادة تصل إلى 15,000 فصل، منهم 14,000 في القطاع الحكومي و650 فصل تقريبًا للتعليم الخاص. أما التعليم قبل الابتدائي فشهد زيادة وصلت إلى 1,0 فصل جديد، منهم ألف فصل حكومي، و0 فصل خاص.

تطور الكثافات بحسب المحافظات

يختلف متوسط الكثافات الطلابية بين المحافظات بحسب موقعها الجغرافي وكثافتها السكانية، فقد وضحت إستراتيجية وزارة التربية والتعليم **30** أن مشكلة الكثافات الطلابية تتركز في المناطق الجغرافية التي تعاني من نقص في الأراضي المتاحة والصالحة للبناء عليها، والتي تعاني كذلك من كثافات سكانية عالية. وذكرت الوزارة التالي:

"تزيد المسافة بين شمال وجنوب البلاد على 1,000 كيلومتر، وبين شرق البلاد وغربها على 1,240 كيلومتر، ولهذه الأبعاد الكبيرة أهميتها عند التخطيط لتقديم الخدمة التعليمية، فعلى الرغم من هذه المساحة الكبيرة، فإن غالبية المجتمع السكاني يعيش على 7% تقريبًا من هذه المساحة، ويتركز في شريط ضيق على جانبي مجرى النيل بطول البلاد، وتعيش نسبة محدودة في مجتمعات مخلخلة سكانيًا في المحافظات الحدودية التي تغلب عليها البيئة الصحراوية. إن هذا التوزيع السكاني يجعل من الصعوبة توفير أراضٍ للبناء بوجه عام، ولبناء المدارس بوجه خاص في المحافظات القريبة من النيل، حيث الأراضي الزراعية، والكثافة السكانية العالية، مما يؤدي إلى عجز في عدد المدارس وبالتالي الارتفاع في كثافات الفصول وانتشار المدارس التي تعمل بنظام الفترتين، هذا بالإضافة إلى اختفاء الملاعب وساحات الأنشطة نتيجة استغلالها في بناء فصول إضافية."[19]

لهذه الأسباب تتفاوت الكثافات بين المحافظات المصرية بدرجة ملحوظة، فمثلًا، في العام الدراسي 18/19 سجلت محافظة الجيزة أعلى متوسط، وصل إلى 50 طالبًا في الفصل الواحد، بينما جاءت محافظة جنوب سيناء بأدنى متوسط، وهو 24 طالبًا في الفصل الواحد.[20] وللفهم التباينات بين المحافظات المصرية، جمعنا عددًا من المحافظات للمقارنة بينهم على حسب مواقعهم لتحليل تطور الكثافات بينهم على مدار 12 عامًا سابقين، وهي البيانات المتاحة من وزارة التربية والتعليم بخصوص الكثافات الطلابية على مستوى المحافظات.

نقسم المحافظات إلى خمس مجموعات كبيرة هم: القاهرة الكبرى والفيوم، ومحافظات الصعيد، ومحافظات الدلتا، ومحافظات القناة، والمحافظات الحدودية وشبه جزيرة سيناء.

القاهرة الكبرى والفيوم

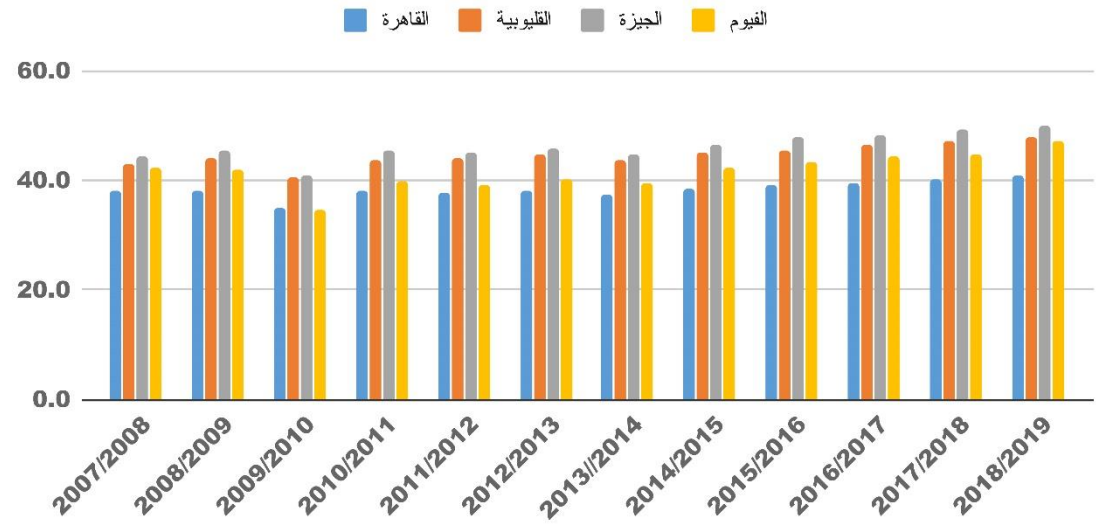

[19] الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي، **2014-2030**ص. 8.
[20] كتاب الإحصاء السنوي لعام 2019/2018، الباب الثاني: أعداد المدارس والفصول والتلاميذ.

بطول 12 عامًا، ارتفعت الكثافات الطلابية تدريجيًا في جميع المحافظات، فسجلت محافظة الجيزة أعلى معدل للكثافات الطلابية، تلاها القليوبية ثم الفيوم، وأخيرًا القاهرة. وأما في 09/10، مع الانخفاض الملحوظ في الكثافة بسبب الفصول الجديدة، تأثرت محافظات القاهرة والفيوم بصورة إيجابية، فانخفضت الكثافات عن العام السابق من 42 إلى 34 طالبًا في الفيوم، ولهذا السبب كان هذا العام الوحيد الذي سجلت محافظة الفيوم متوسطًا أدنى من القاهرة، سيزيد في العام الذي يليه مجددًا، بينما سجلت القاهرة انخفاضًا من 44 إلى 35 طالبًا.

محافظات الصعيد

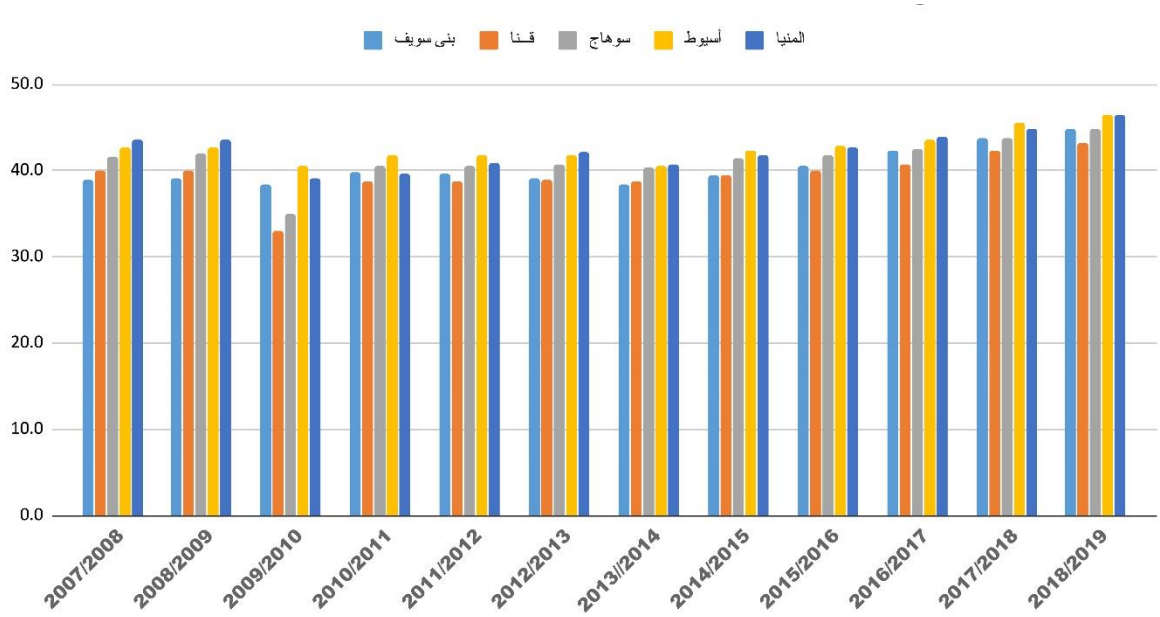

في 07/08، سجلت محافظة المنيا أعلى متوسط للكثافة، وجاء بعدها أسيوط ثم سوهاج وقنا، وأخيرًا بني سويف. ومع الوصول للعام الدراسي 18/19، ارتفعت النسب قليلًا وتغير الترتيب لتصبح أسيوط والمنيا في مرتبة واحدة بأعلى كثافات في محافظات الصعيد، يليها سوهاج ثم بني سويف، وأخيرًا المنيا.

وانخفضت المتوسطات كالمتوقع في العام الدراسي 09/10، وتغير معها ترتيب المحافظات. فبعد أن كانت محافظة المنيا تسجل أعلى معدل في العام الدراسي 08/09 بمتوسط 43.5 طالبًا، انخفض متوسط الكثافة فيها ليصبح 39 طالبًا، وتهبط إلى المركز الثاني في الترتيب. تغير المتوسط في قنا كذلك من 40 إلى 33 طالبًا، لكن بمرور الوقت، ومع حلول العام الدراسي 19/18، ارتفع متوسط الكثافة في المنيا مرة أخرى ليصل إلى 43 طالبًا في الفصل الواحد.

محافظات الدلتا

قسمنا محافظات الدلتا إلى مجموعتين لتبسيط التحليل، أولهما المحافظات المطلة على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وهم الإسكندرية والبحيرة وكفر الشيخ ودمياط، وثانيهما المحافظات القريبة من القاهرة الكبرى، وهم الغربية والمنوفية والشرقية والدقهلية.

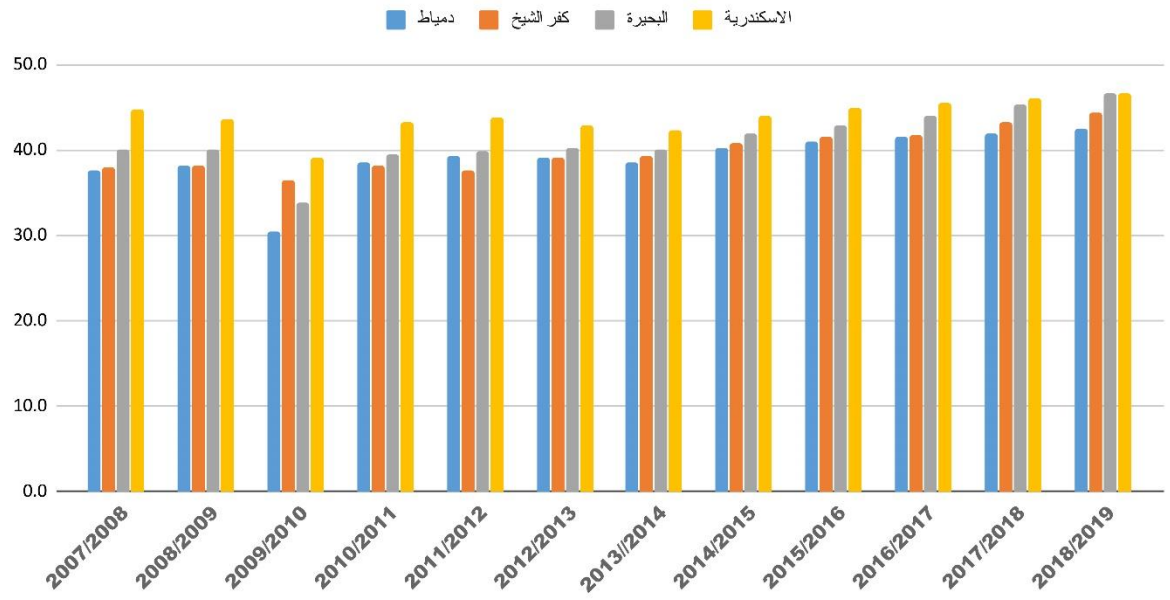

حصلت الإسكندرية على النصيب الأكبر بطول الـــ12عامًا، فحققت أعلى متوسطات بالمقارنة مع محافظات المجموعة الأولى لمحافظات الدلتا، وجاءت بعدها البحيرة ثم كفر الشيخ، وأخيرًا دمياط. استمر الترتيب على هذا الوجه حتى عام 09/10، عندما هبطت كفر الشيخ إلى المرتبة الثالثة، وانخفض متوسط الكثافة في دمياط إلى 30 طالبًا، بعد أن كان 38 في العام السابق. ويُلاحظ كذلك تفاوت المتوسطات بين ارتفاع وانخفاض في المدة الزمنية المحددة.

ســجلت الإســكندرية في 07/08 معدل 45 طالبًا، ثم 39 طالبًا في 10/09، ارتفع مرة أخرى إلى 44 طالبًا في 11/12، ثم انخفض في 13/14 إلى 42 طالبًا. بعدها استمر المتوسط في الارتفاع ليصل في 18/19 إلى 47 طالبًا للفصل.

وفي المجموعة الثانية من محافظات الدلتا، كانت الغربية في العام الدراسي 07/08 في المرتبة الأولى بأعلى كثافة، إذ بلغت 40 طالبًا، وجاءت بعدها محافظة المنوفية (39)، ثم الشــرقية والدقهلية (39). ولكن في العام الدراسي 19/10 فقط تغيير الترتيب عكســيًا لتصــبح الدقهلية (38) الأولى، ثم الشــرقية (37)، والمنوفية (35)، وأخيرًا الغربية (34). وفي البيانات الأخيرة للعام الدراسي 18/19 وصلت محافظتا الغربية (48) والمنوفية (46) إلى أعلى ترتيب لهم.

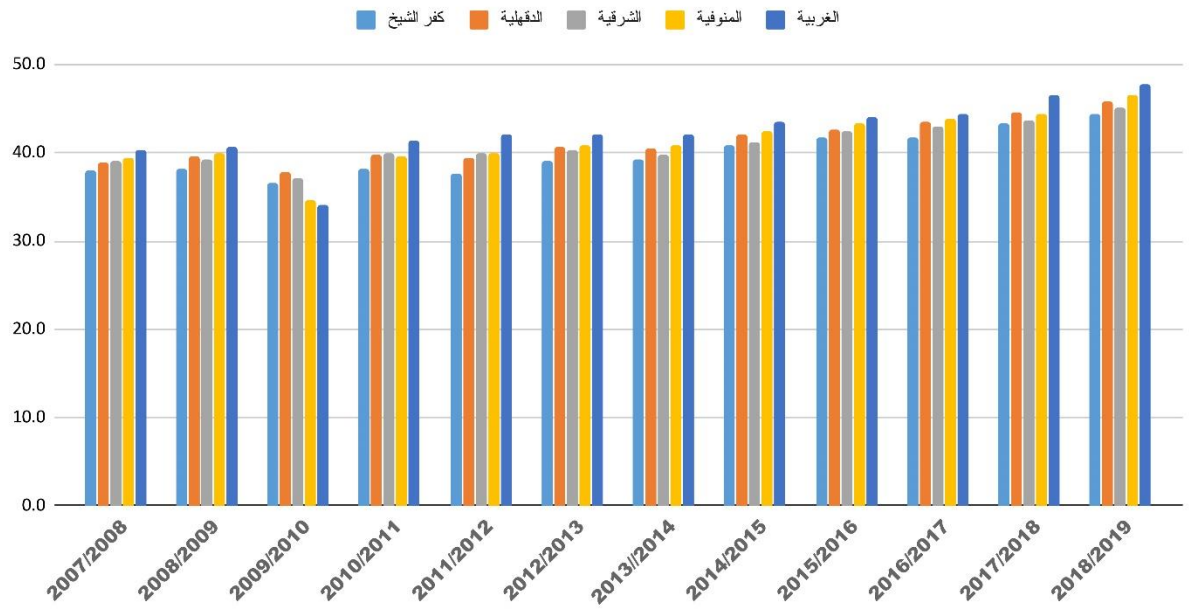

محافظات القناة

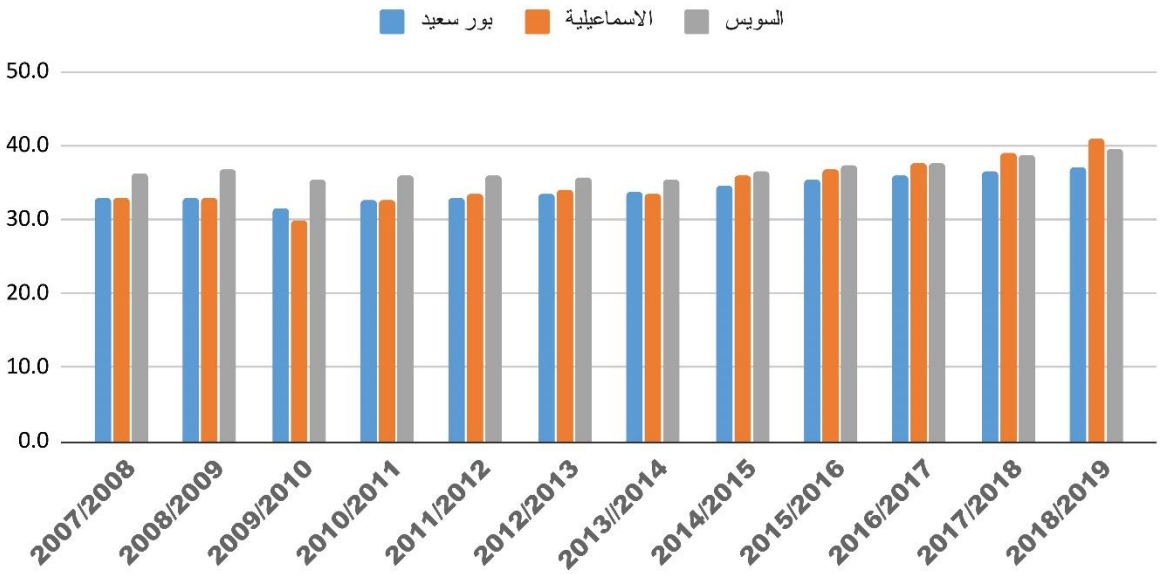

حققت السويس أعلى كثافة في العام الدراسي 07/08 بمتوسط 36 طالبًا، وجاء بعدها كل من الإسماعيلية والسويس (33 طالبًا)، ثم انخفضت الكثافات في 09/10 فبلغت السويس 35 طالبًا، وجاء بعدها بورسعيد (32)، ثم الإسماعيلية (30). بدأت الكثافات بالارتفاع في العام الدراسي 10/11 كباقي المحافظات، حتى العام الدراسي 19/18 عندما أصبحت الإسماعيلية (39) في المرتبة الأولى، ثم السويس وبعدها بورسعيد. وفي عشرة أعوام فقط من 09/10 وحتى 18/19، ارتفع متوسط الكثافة في محافظة الإسماعيلية من 30 طالب إلى 41 في الفصل الواحد.

المحافظات الحدودية وشبه جزيرة سيناء

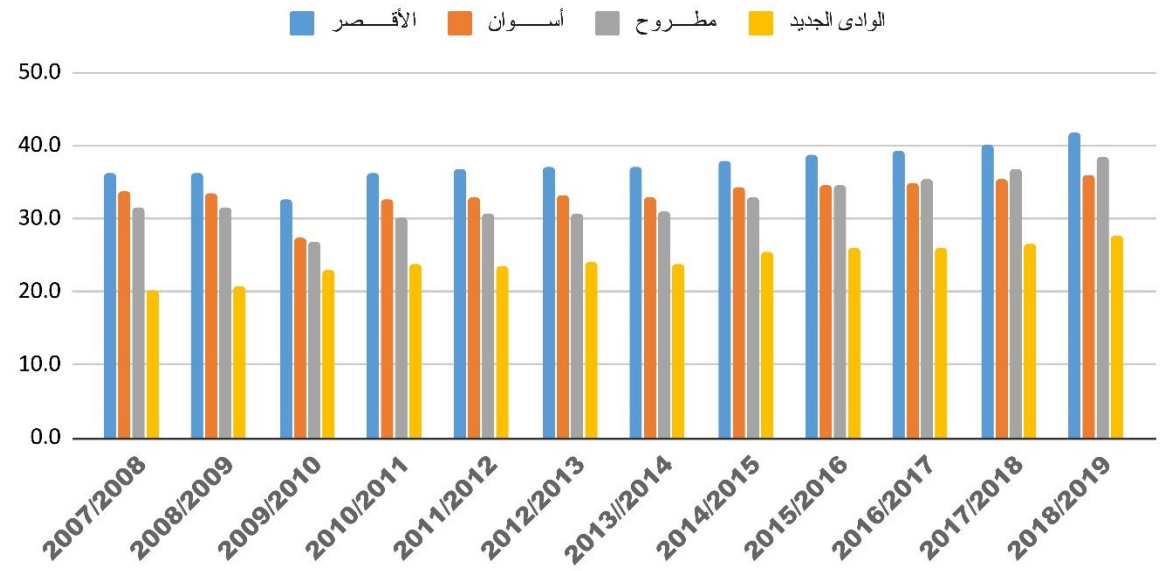

مع الابتعاد عن المركز والقاهرة الكبرى، نلاحظ انخفاضًا في الكثافات بعد أن وصلت في بعض المحافظات مثل الجيزة إلى 50 طالبًا. سجلت محافظة الوادي الجديد مثلًا متوسط كثافة من 27 طالب. وبتحليل تطور الكثافات في المحافظات

الحدودية، وجدنا أن الأقصـــر كانت صـــاحبة أعلى متوســـط في 12 عامًا، فارتفعت من 36 إلى 42 طالب. أما الوادي الجديد، فكانت المحافظة الوحيدة في المجموعة التي ارتف ع متوســـطها تدريجيًا بطول هذه الفترة دون انخفاض ملحوظ. وعكس غالبية المحافظات التي انخفض متوسـط كثافتها في 10/09، ارتفع متوسـط كثافة الفصـول في الوادي الجديد إلى 22 طالبًا. وربما يرجع ذلك إلى كون الكثافات الطلابية منخفضـــة عمومًا في المحافظة، فلم تتطلب بناء أي فصول جديدة.

تعتبر محافظات شـبه جزيرة سـيناء والبحر الأحمر من المحافظات ذات الكثافة الطلابية المنخفضـة، إذ تراوحت بين 18 و30 طالبًا في العام الدراسي 09/08، ووصـــلت إلى 24 و36 طالبًا في العام الدراسي 18/19. والبحر الأحمر هي الأعلى كثافة، وتليها شـمال سـيناء ثم جنوب سـيناء. ومع انخفاض الكثافات الطلابية في جنوب سـيناء (19 طالبًا في 08/09)، وفرت الوزارة فصولًا في المحافظة فانخفضت الكثافة إلى 17 طالبًا في الفصل في 09/10. وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على عشوائية وعدم تحديد أولويات الإنفاق على توفير المدارس بحسب الكثافات.

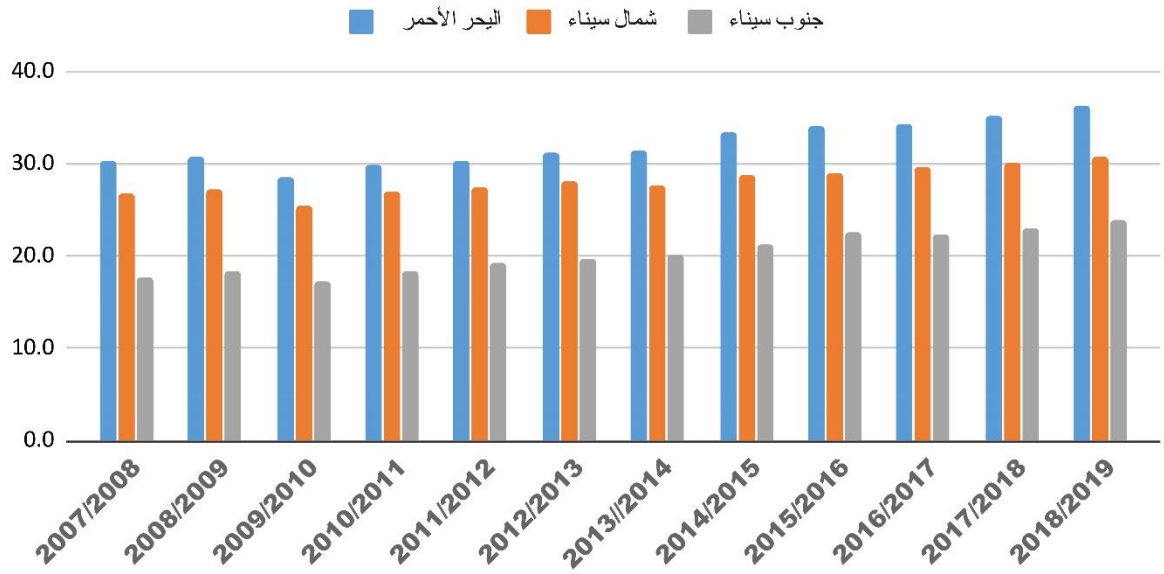

في العام الدراسي نفســـه مثلًا حققت محافظات عديدة كثافات طلابية أعلى من 40 طالبًا للفصـــل الواحد، مثل الإسـكندرية وأسـيوط والجيزة والقليوبية، وكان الأولى تخصـيص الفصـول الجديدة في تلك المناطق لتقريب مسـتويات الكثافات بين المحافظات المختلفة حتى نضمن مساواة وعدالة في تقديم الخدمة التعليمية في ذلك العنصر بالأخص وهو أعداد الفصول.

خاتمة

تستمر مشكلة الكثافات الطلابية في تشكيل أزمة بالنسبة لتطور العملية التعليمية، لهذا فإن تأخير حلها يسهم في تفاقم وضع العملية التعليمية ككل. أشار التحليل السابق إلى أن توفير فصول التعليم الحكومي كان المعيار الأول والمؤثر في خفض الكثافات في العام الدراسي 09/10 بدرجة ملحوظة، عندما أنشأت الدولة أكثر من 50,000 فصل في سنة واحدة. لكن تغيرت المعادلة عندما تراجعت الدولة عن اتباع هذه المنهجية.

يعرف التعليم المصري مدارس تعمل بنظام الفترات، كحل يسمح باستخدام المبنى المدرسي أكثر من مرة، لكن على حساب جزء من الوقت المخصص للأنشطة والتعلم وتنمية المهارات.[21] وترجع مشكلة بناء الفصول إلى ارتفاع تكاليف البناء والتشييد، مع ضعف المخصصات المالية لهيئة الأبنية التعليمية، ففي تقرير سابق لمنصة العدالة الاجتماعية، أشرنا إلى أن بناء الفصل الواحد قد يتكلف إنشاؤه أكثر من نصف مليون جنيه.[22] لهذا السبب، قدم بعض الأطراف طرقًا بديلة لتوفير فصول بتكلفة أقل ومجهود بنائي لا يستغرق الوقت نفسه. مثلًا، أشارت بعض التقارير الصحافية إلى اتفاقات عقدتها وزارة التربية والتعليم مع شركات صينية لتوفير 265,000 فصل في ثلاث سنوات، لها مواصفات خاصة وتسمى "فصولًا فورية" (Pop-up classrooms). وتأتي هذه التسمية من خصائص التصميم المشابه للحاويات التي تطورها شركة "نت دراجون ويب سوفت" (NetDragon Websoft) الصينية، وتستغرق هذه الفصول ساعات فقط من أجل تركيبها في مكانها، ويسهل نقلها، وتراعي التهوية وتعتمد على الطاقة الشمسية من أجل الكهرباء.[23] أخيرًا، بعد تحليل هذه الورقة لتطور الكثافات الطلابية مع تطور الإنفاق على التعليم قبل الجامعي في فترة زمنية محددة، ليس أمامنا إلا أن نأمل في طفرة جديدة مثل تلك التي حدثت في العام الدراسي 10/09، لكن مع مراعاة الفارق في الكثافة السكانية، وجعل التعليم عالي الجودة هدفًا أساسيًا ومحورًا للفلسفة التي تعمل سياسات الحكومة من أجل تحقيقها.

[الشكل 1]
الفصول الفورية التي اقترحتها شركة نت دراجون

الصورة من China Daily

[21] الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي **2030-2014**، ص. 8.

[22] منصة العدالة الاجتماعية، المدارس والتفاوت الطبقي: من ينفق على التعليم في مصر؟، منصة العدالة الاجتماعية، 2018، ص.22 .

[23] *The Telegraph*, China-developed smart classrooms to improve education in Egypt, The Telegraph, 1 May 2019, online at https://bit.ly/32WK5c5.

مصادر

الدستور. "بالفيديو.. أولياء الأمور بالبحيرة يحجزون المقاعد الأمامية لأبنائهم بالجنازير." سبتمبر 20 14. على https://bit.ly/2PK874B

صوت الأمة. "100 في الفصل الواحد.. تكدس الطلاب بمدارس الجيزة يربك حسابات أولياء الأمور." 28 سبتمبر 2018. على https://bit.ly/3am1hKd

فيتو. "حجز المقاعد الاولى يشعل مشاجرات أولياء أمور طلاب في الدقهلية." 23 سبتمبر 2018. على https://bit.ly/2Il6YvX.

منصة العدالة الاجتماعية. التعليم 2.0: المركزية وسوء التنسيق: أزمات تطوير التعليم قبل الجامعي في مصر. منصة العدالة الاجتماعية. 2019.

منصة العدالة الاجتماعية. الشراكة بين القطاع العام والخاص بمصر. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. 2019.

منصة العدالة الاجتماعية. المدارس والتفاوت الطبقي: من ينفق على التعليم في مصر؟. منصة العدالة الاجتماعية. 2018.

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية. دليل المعدلات والمعايير التخطيطية للخدمات التعليمية. القاهرة: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية. على: https://goo.gl/1PouS7.

وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014-2030: التعليم المشروع القومي لمصر. القاهرة: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. 2014.

وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. كتاب الإحصاء السنوي للعام الدراسي 2013/2012. القاهرة: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. كتاب الإحصاء السنوي للعام الدراسي 2019/2018. القاهرة: وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

وزارة المالية. البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2014/2013. القاهرة: وزارة المالية.

وزارة المالية. البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2007/2006. القاهرة: وزارة المالية.

Denny, Kevin and Oppedisano, Veruska. "The Surprising Effect of Larger Class Sizes: Evidence Using Two Identification Strategies." *Labour Economics* (Vol. 23, 2013), pp. 57-65.

Maxwell, Lorraine E. "Home and School Density Effects on Elementary School Children." *Environment and Behavior* (Vol. 35, no. 4, 2003), pp. 566-78.

Mueller, Steffen. "Teacher Experience and the Class Size Effect—Experimental Evidence." *Journal of Public Economics*, (Vol. 98, 2013), pp. 44-52.

The Telegraph. "China-Developed Smart Classrooms to Improve Education in Egypt." The Telegraph, 1 May 2019. Online at https://bit.ly/32WK5c5.

Winch, Christopher. "Search for Educational Quality." *Contemporary Education Dialogue*, (Vol. 7, no. 1, 2010), 19-40.